محددات الفقر في مصر

The Determine Of Poverty In Egypt

إعداد: د.سعد إبراهيم أحمد

دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد كلية التجارة جامعة طنطا

مدرس الإقتصاد بمعهد أكتوبر العالي للإقتصاد

أستاذ الإقتصاد المساعد- كلية إدارة الأعمال

جامعة الملك فيصل- المملكة العربية السعودية

محددات الفقر في مصر

مستخلص:

تهدف الدراسة الحالية لإختبار محددات الفقر، لمعرفة العوامل التي تؤثر عليه ومن ثم إمكانية تبني إستراتيجية محددات حيث إعتمدت الدراسة علي بيانات سنوية شملت الفترة من (١٩٨٠-٢٠١٧)، ولإختبار أثر الإستثمار في البشر والنمو الإقتصادي كمحددات رئيسية إستخدمتها أغلب الدراسات السابقة علي الفقر في مصر، وتوصلت الدراسة أن الإستثمار في البشر من خلال نسبة الطلاب الملتحقين بالمرحلة الإبتدائية بالإضافة إلي النمو الإقتصادي تؤدي إلي إرتفاع نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي النهائي، ومن ثم الحد من الفقر بشرط أن يؤدي النمو الإقتصادي إلي إرتفاع نصيب الفقراء من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بما يقلل من التفاوت في توزيع الدخل القومي، أيضاً ضرورة الإتمام بجودة العملية التعليمية فارتفاع نسبة الطلبة الي المعلمين يؤدي إلي أثر سلبي علي نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي النهائي، ومن ثم إرتفاع معدلات الفقر، لذا ضرورة الاهتمام بالإستثمار في التعليم من خلال بناء مدارس جديدة خاصة في المناطق التي تعمل المدارس بها فوق طاقتها الإستيعابية.

الكلمات الدالة: الفقر، الإستثمار في البشر، التعليم، النمو الإقتصادي، محددات الفقر.

The present study aims to test the determinants of poverty, to determine the factors that affect it and then the possibility of adopting a strategy determinants.The study relied on annual data covering the period (1980-2017), and to test the impact of investment in people and economic growth as the main determinants used by most previous studies on poverty in Egypt The study found that investing in human beings through the proportion of students enrolled in primary education in addition to economic growth leads to a rise in per capita consumption expenditure, and then reduce poverty, provided that economic growth leads to an increase in the share of poor The increase in the student-teacher ratio leads to a negative impact on the per capita consumption of final consumption, and therefore high poverty rates, so the need to invest in education through building New schools, especially in areas where schools operate beyond their capacity.

Keywords: poverty, human capital, education, economic growth, determinants of poverty.

محددات الفقر في مصر

١.مقدمة:

تعاني أغلب بلدان العالم من إرتفاع معدلات الفقر، فبالرغم من تحسن الجهود العالمية في تخفيض معدلات الفقر العالمية إلا أن المعدل العالمي للفقر لازال مرتفعاً عالمياً، وهو ما تدعمه الإحصائيات الدولية حيث أنخفضت نسبة الفقراء كنسبة من السكان والذين يعيشون علي دخل أقل من ١.٩ دولار لكل فرد من نحو ٣٦% عام ١٩٩٠ لنحو ١٠% عام ٢٠١٥ أي من نحو مليار و٨٩٥ مليون شخص عام ١٩٩٠ لنحو ٧٣٦ مليون عام ٢٠١٥، وقد تحقق هذا التقدم في تخفيض معدلات الفقر العالمية بسبب النجاحات التي تحققت في منطقتي شرق أسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة جنوب آسيا، حيث أدي نجاح الإقتصاد الصيني في إنتشال ملايين الفقراءمن براثن الفقر، الأمر الذي ترتب عليه إنخفاض معدلات الفقر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ من نحو ٦٢% عام ١٩٩٠ لنحو ٣% عام ٢٠١٥، كما نجحت منطقة جنوب آسيا في تخفيض معدل الفقر في هذه المنطقة من نحو نصف مليار نسمة عام ١٩٠٠ لنحو ٢١٦ مليون نسمة ٢٠١٥ (البنك الدولي، ٢٠١٨: ٢).

بالرغم من إنخفاض معدل الفقر في كل من منطقتي جنوب آسيا ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، إلا أن هناك مناطق أخري إرتفع بها معدل الفقر، ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء إرتفع معدل الفقر من نحو ٢٧٨ مليون نسمة لنحو ٤١٣ مليون نسمة عام ٢٠١٥، أي أن معدل نمو الفقر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نمي بنحو ٤٨.٥% عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ١٩٩٠، ففي حين كان متوسط معدل الفقر في اغلب المناطق الأخرى أقل من نحو ١٣% عام ٢٠١٥ إلا أنه بلغ نحو ٤١% في منطقة افريقيا جنوب آسيا، ويكفي أنه من بين أفقر ٢٨ دولة في العالم يوجد نحو ٢٧ دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يرتفع بها معدلات الفقر عن نحو ٣٠% (البنك الدولي، ٢٠١٨: ٣).

وبالنسبة للإقتصاد المصري فقد إرتفعت نسبة الفقر من السكان وفقاً لمقياس الفقر القومي من نحو ١٦.٧ عام ١٩٩٩ لنحو ١٩.٦ ثم ١٩.٦ ونحو ٢١.٦ ونحو٢٥.٢ ونحو ٢٦.٣ ونحو ٢٧.٨ ونحو ٣٢.٥ خلال الاعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠١٧ علي الترتيب، إن الإرتفاع المستمر والمتركم في معدلات الفقر داخل الإقتصاد المصري يتطلب المزيد من البحث والتحليل لغرض معرفة محدداته وبالتالي إمكانية تبني إستراتيجية فعالة للتخفيف من حدة الفقر.

ولقد تناولت العديد من الدراسات السابقة محددات الفقر، ومنها دراسة هناء خير الدين وهبة الليثي (٢٠٠٦)، دراسة طلعت اسماعيل (٢٠١٤)، دراسة (٢٠٠٨) Jan,et al ، دراسة (٢٠١١) Sakuhuni، دراسة (٢٠١٥) Ngunyi, et al، دراسة (٢٠١٦) Maloma، دراسة Biyase and Zwane (2017) .

دراسة هناء خير الدين وهبة الليثي (٢٠٠٦) تهدف لقياس العلاقة بين النمو الإقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر بإستخدام بيانات عن الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥، حيث توصلت الدراسة إلي أن: النمو الإقتصادي والإستثمار من المحددات الرئيسية للفقر إلي أن تحقيق معدل النمو الإقتصادي ليس كافياً لتخفيض معدلات الفقر، وإنما لابد أن يؤدي إلي تقليل التفاوت في توزيع الدخول، بالإضافة إلي الدول التي توصلت الي الإستدامة نجحت في الحد من ظاهرة الفقر، أيضاً توصلت الدراسة إلي الفقر أكثر تركزاً في قطاع الزراعة نتيجة لإنخفاض نصيب العمالة من ناتج هذا القطاع، لذا ضرورة الاهتمام عند تخفيض الفقر بالعاملين في القطاع الزراعي.

دراسة طلعت اسماعيل (٢٠١٤) اعتمدت علي بيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٢/٢٠١٣)، لإستنتاج العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم، وتوصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة تبادلية بين الفقر والتعليم، إلا أن تفعيل دور التعليم في الحد من الفقر يتطلب بناء مدارس وفصول جديدة، في الأماكن المحرومة، تقديم الدولة الدعم للأسر الفقيرة، لضمان إستمرار الافراد في التعليم، تفعيل قانون التعليم الإلزامي خاصة في الريف، تطوير برامج التغذية المدرسية اللازمة لحماية الأفراد من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية، محاربة الفقراء.

دراسة (٢٠٠٨) Jan,et al المطبقة علي الإقتصاد الباكستاني بإستخدام بيانات إستقصائية لعام ٢٠٠١ ومسح قياس مستوي المعيشة ٢٠٠٥ تهدف إلي تحديد العوامل الرئيسية المحددة للفقر في القطاع الزراعي، وتوصلت الدراسة إلي أن يتركز الفقر بشكل في المناطق الريفية كما أن معدلات الفقر ترتفع في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن ثم فمحاربة الفقر في الإقتصاد الباكستاني يتطلب الاهتمام بالقطاع الزراعي بسبب إعتماد نسبة مهمة من السكان في باكستان علي قطاع الزراعة بالإضافة إلي إعتماد القطاعات الأخرى عليه من خلال الروابط الخلفية والأمامية، كما يتطلب تحسين القطاع الزراعي تحسين الإنتاجية للأراضي الزراعية وتحسين الثروة الحيوانية لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون في فقر داخل قطاع الزراعة، كما توصلت الدراسة إلي ضرورة الإستثمار في البنية التحتية بصفة عامة من أجل الحد من الفقر بشكل عام.

دراسة (٢٠١١) Sakuhuni تبحث في المحددات الرئيسية للفقر في زيمبابوي Zimbabweباستخدام بيانات مقطعية لعام ٢٠٠٥، حيث أستخدمت الدراسة الإستهلاك كمؤشر لقياس الفقر، حيث أن الدراسة أعتمدت علي تعريف الفقر بأنه نقص الإحتياجات الأساسية التي يشملها الغذاء، وتم تقدير معادلة الإنحدار إعتماداً علي هذ البيانات، وأعتبر أن إستهلاك الفرد المتغير التابع، حيث توصلت إلي أن العمر وحجم الاسرة والعمالة في القطاع الغير رسمي والايام المفقودة بسبب المرض كلها عوامل تؤد إلي انخفاض متوسط الفرد من الإستهلاك ومن ثم إرتفاع الفقر، بين المستوي التعليمي والذكور والحصول علي التعليم الإبتدائي والتوظيف في أي قطاع بخلاف القطاع الغير رسمي يؤدي الي إرتفاع متوسط إستهلاك الفرد، ومن ثم إنخفاض معدلات الفقر.

دراسة (٢٠١٥) Ngunyi, et al تهدف لمعرفة محددات الفقر في المناطق الريفية بكينيا لإتباع سياسات معينة للحد من الفقر، وكانت المحددات ذات التأثير الهام تتمثل في الأرض، والحالة التعليمية، وحجم الأسرة، وعمر رب الأسرة، والجنس، علاوة علي ذلك فإن خصائص المنزل والوصول الي المرافق وامتلاك الأصول وأنماط الإستهلاك تلعب دوراً هاماً في التأثير علي معدلات الفقر، وتصنيف الاسرة سواء كانت فقيرة أم غير فقيرة، كما توصلت الدراسة إلي أن هناك للإستثمار في البنية التحتية مثل الطرق وتوصيل الكهرباء للريف، وبرامج شبكة الأمان وتوفير المياه خاصة للأماكن النائية، كما يجب أن يتم الحد من الفقر من خلال رفع نصيب الفقراء من الدخل القومي خاصة العاملين في قطاع الزراعة، بالإضافة إلي تهيئة بيئة الإقتصاد الكلي، لانا تلعب دوراً مهماً في تحديد الإنتاجية التي تعتبر شرط أساسياً للحد من الفقر.

دراسة (٢٠١٦) Maloma إستخدمت إستمارات إستبيان إستقصائي لعينة مكونة من نحو ٣٠٠ أسرة في بلدة بوفلونج مقاطعة غويتنج Bophelong township in Gauteng province خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٣، لتقييم تأثير بعض الخصائص الفردية والأسرية (منها، حجم الاسرة، جنس رب الأسرة، الحالة الوظيفية وما الي ذلك)، كعوامل محددة للفقر، حيث توصلت نتائج الدراسة إلي أن مستوي التعليمي لرب الأسرة وحالته الوظيفية مرتبطان عكسياً بالفقر، فكلما إرتفاع المستوي التعليم لرب الأسرة أدي إلي إنخفاض احتمال تصنيف الاسرة علي انها فقيرة، كذلك سن رب الأسرة كلما أرتفع أدي ذلك إلي إنخفاض احتمال تصنيف الاسرة علي انها فقيرة، بالإضافة إلي أن الأسرة التي لديها أب أسرة يعمل إحتمال تصنيفها علي إنها فقيرة يكون أقل.

دراسة (2017) Biyase and Zwane المطبقة علي جنوب أفريقيا بإستخدام بيانات عن الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٤، حيث توصلت الدراسة إلي أن العوامل الرئيسية التي تؤثر علي الفقر ومستوي رفاهية الأفراد، مستويات تعليم رب الأسرة، ونسبة الاعالة، ونوع رب الأسرة، والحالة الوظيفية لرب الأسرة، كما توصلت الدراسة إلي أن الأسر التي تعيش في المناطق الحضرية تكون أقل عرضة للفقر مما يعني أن المناطق الريفية يجب أن تكون الهدف الرئيسي لسياسات تخفيض الفقر في جنوب أفريقيا.

يتضح من الدراسات السابقة أن محددات الفقر تختلف من مجتمع لأخر باختلاف ظروف المجتمع ومن مرحلة لأخري باختلاف درجة تطور المجتمع وتقدمه، لذا تهدف هذه الدراسة لمعرفة محددات الفقر في الإقتصاد المصري الأمر الذي يسهم في تبني سياسات فعالة للحد من الفقر، ورغم أن الدراسة إعتمدت علي نموذج إنحدار متعدد لمعرفة محددات الفقر مثل أغلب الدراسات السابقة، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في إنها دراسة تطبيقية علي الإقتصاد المصري، كما تختلف عن الدراسات التطبيقية الخاصة بالإقتصاد المصري من حيث الفترة الزمنية حيث أن الدراسة تهتم بالفترة (١٩٨٠-٢٠١٧)، أضافة إلي استخدام الدراسة الحالية لمؤشرات الفقر الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ماهي المحددات الرئيسية للفقر في مصر، أي العوامل الرئيسية المؤثرة علي الفقر في مصر ومن ثم إمكانية تبني إستراتيجية فعالة في تخفيض معدلات الفقر في مصر.

وتقوم الدراسة علي فرضية مؤداها: أن الإستثمار في البشر والنمو الإقتصادي من المحددات الرئيسية للفقر ولهما أثر موجب علي نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي أي يؤديان إلي زيادة رفاهية الفرد ومن ثم الحد من الفقر في الإقتصاد المصري، وفقاً لمنطق النظرية الإقتصادية، وتهدف الدراسة لإختبار مدي صحة فرضية الدراسة بالاعتماد علي المنهج الإستقرائي الذي يدرس العلاقة بين المحددات الرئيسة للفقر(الإستثمار في البشر والنمو الإقتصادي) كمتغيرات تفيسيرية والفقر في الإقتصاد المصري كذلك تعتمد الدراسة علي المنهج الإستقرائي من خلال جمع البيانات والإحصائيات وذلك للوصول الي الهدف من البحث.

ولإختبار مدي صحة الفرضية يقترح تقسيم الدراسة الي ٦ أجزاء بالإضافة الي المقدمة فالجزء الثاني يتناول اطار نظري: لمحددات الفقر، الجزء الثالث يتناول أطار تحليلي: لمحددات الفقر في مصر، الجزء الرابع توصيف لنموذج الدراسة، ويختص الجزء الخامس بمنهجية الدراسة ونتائج تقدير النموذج في الإقتصاد المصري، وبالنسبة للخلاصة فيتضمنها الجزء الأخير من الدراسة.

٢. أطار نظري: لمحددات الفقر

لقد تناولت العديد من المدارس الإقتصادية محددات الفقر، ويهدف هذا الجزء من الدراسة لعرض الفقر في الفقر الإقتصادي لمعرفة محدداته ومسبباته وفقاً للفقر الإقتصادي ومن هذه المدارس: المدرسة الكلاسيكية التقليدية، المدرسة الكلاسيكية الجديدة، المدرسة النقدية، المدرسة الكينزية.

بالنسبة للفقر في المدرسة الكلاسيكية التقليدية، حيث يفترض أنصار الفكر التقليدي أن قوي السوق تعمل بكفاءة، ومن ثم فإن عوائد عناصر الإنتاج تعكس مساهمة عناصر الإنتاج في الانتاجية، فالاجور تعكس بوضوح وفقاً للفكر الكلاسيك الإنتاجية الفردية لعنصر العمل حيث أن $(MP_l = W)$، وفقاً لفروض الفكر الكلاسيكي فإن الفقر يكون نتيجة لخيارات الافراد السلبية التي تؤثر سلباً علي انتاجيتهم مثل عدم اخلاقيات العمل الجاد، إلا أن هذا لايتنافي مع أن الاختلافات في القدرات الجينية هي ايضاً من المسببات المحتملة للفقر.(Davis and Martinez, 2014: 16-17)

كما تري المدرسة الكلاسيكية أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي يؤدي الي التخصيص الغير كفء للموارد الإقتصادية، لذا يجب أن يكون دور الدول محدوداً للغاية حتي عند محاربة الفقر حيث أن تدخل الدول في النشاط الإقتصادي لتخفيض معدلات الفقر يؤدي توليد حوافز غير توازنية للفقراء بين أفراد المجتمع الفقراء ككل، كما ينظر الي برامج الرفاهية الإقتصادية كسبب محتمل للفقر تعززه الحكومة من خلال الاعتماد علي الرعاية الاجتماعية، فأستهداف الدولة لبرامج الرعاية الإجتماعية قصيرة الاجل يكون علي حساب التنمية الإقتصادية طويلة الاجل وتحسين الاستثمار في التعليم والصحة وخلق فرص عمل، علاوة علي ذلك فإن هذه البرامج قد تجلب المزيد من الافراد الذين ليسوا فقراء لكي يحصلوا علي المزيد من المزايا الاجتماعية.

كما أن الحل وفقاً للمدرسة الكلاسيكية لمعضلة الفقر يتطلب رفع انتاجية الأفراد المحرومين حتي يتمكنوا من الانضمام الي سوق العمل في أقرب وقت ممكن، إلي أن هذا لايعني وجود بعض الأفراد – كالمرضي والمسنين– لايمكنهم المشاركة في سوق تحتاج دعم بديل، ويقترح (Kasarda and Ting, 1996) لعلاج الفقر: تحسين خيارات النقل، وزيادة الاجور من خلال الحوافز الضريبية والتي تأتي من إنحصار دور الدولة في النشاط الإقتصادي، خفض مزايا الرعاية الإجتماعية، مساعدة موظفي الخدمة الاجتماعية لمساعدة متلقي الرعية الاجتماعية في الانتقال من الرعاية الإجتماعية الي العمل بأجر جيد.

جدير بالذكر أن المدرسة الكلاسيكية وجهت اليه الإنتقادات بالنسبة لقضية الفقر، فإذا كانت قرارات الأفراد قد تتسم بالفشل، وبالتالي الدفع في براثن الفقر، فإن البطالة قد تكون إجبارية بسبب عدم توافر فرص عمل.

أما أنصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة يروا أن اخفاقات السوق مثل العوامل الخارجية، وعدم توافر المعلومات الكاملة، والمخاطر الأخلاقية، تؤدي الي تفاقم الفقر كما أن حالة عدم اليقين قد يلعب دوراً رئيسياً في رفع معدل الفقر، لأن الفقراء أكثر عرضة لصدمات الرفاهية الناتجة عن حالات الركود والمرض وانهيار الاسرة، كما أن هناك أيضاً شكوك في المدرسة الكلاسيكية الجديدة حول دور الدولة في علاج الفقر، فهناك من يري أن دور الدور الدولة قد يكون مبرراً في بعض الحالات مثل القروض الصغيرة التي تقدمها نقابات الائتمان في المملكة المتحدة التي تقدمها، للأفراد عبر تغير دخولهم، أو

حدوث تقلبات في دخلهم ويرغبون في بدء الأعمال التجارية الصغيرة، ومع ذلك يتفق أنصار المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي لتخفيف حدة الفقر يترتب علي تكلفة عالية حيث يؤدي الي عدم كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية.(Davis and Martinez, 2014: 22)

المدرسة النقدية، يري أنصار المدرسة النقدية أن الرفاهية يمكن قياسها بالمستوي الاجمالي لإستهلاك الأفراد، والذي يتم تقديره اما بيانات الإنفاق أو الدخل، كما أن الفقر يتم تعريفه بأنه عجز موارد الأفراد عن إستهلاك الحد الأدنى لخط الفقر المحدد، ومن ثم فإن هناك حاجة لزيادة الإستهلاك والأجور وهذا يتطلب رفع النمو الإقتصادي، بالإضافة لرفع معدل العمالة للفقراء لتغطية احتياجاتهم الاساسية.(Davis and Martinez, 2014: 23-25)

نظرية الإستثمار في البشر حيث لاحظ Machin (2009) أن الأسر الفقير تميل الي قلة الإستثمار في التعليم، ويري أنصار مدرسة الإستثمار في البشر رغم من أن دخل الأفراد لايمكن في نهاية المطاف من تحقيق المساواة الكاملة بسبب الإختلافات الوراثية في القدرات إلي أنه يمكن فعل الكثير من خلال رفع الإنفاق علي تعليم الفقراء، لتحسين مستوي القدرة التي يمكن تحقيقها، والتي تحدد الي حد كبير أرباحهم المحتملة، وقد يري البعض أن الاستثمار في البشر يتطلب تكلفة مالية مثل ترك وظائف ثابتة ولكن بأجر منخفض، بالإضافة الي الابعاد الاجتماعية من ناحية أخري، فإن عدم الإستثمار في مهارات الفرد، يخاطر بإدامة الأجور المنخفضة وبالتالي الفقر، مما يزيد من التكلفة المذكورة اعلاه والناتجة عن الاستثمار في راس المال البشري، ومن ثم يصبح فعالية السياسة العامة تتطلب إعادة توزيع الموارد للتعليم للخروج من دائرة المهارات المنخفضة. (الحاجة فطيمة، ٢٠١٥: ١٤).

المدرسة الكينزية والكينزيون الجدد، يري أنصار المدرسة الكينزية والكينزيون الجدد أن الفقر لايرجع فقط الي تشوهات السوق وإنما أيضاً الي التخلف في جوانب متعددة، والتي مكن توضيحها من خلال الاستعانة بنموذج(٢٠٠٥)Sachs –أحد أنصار مدرسة الكينزيون الجدد– الذي يؤكد أن المحددات الرئيسية للتخلف في بلد أو منطقة ما تتمثل في: مستويات ضعيفة من رأس المال البشري (الصحة، المهارات والتعليم)، رأس المال التجاري (الآلات والمباني)، البنية التحتية (النقل، الكهرباء والصرف الصحي)، رأس المال الطبيعي (أرض قابلة للحياة)، رأس المال المؤسسي العام (سيادة القانون والأمن) ورأس المال المعرفي (المعرفة التقنية). (Davis and Martinez, 2014: 36).

قد تتأثر بلد ما بشدة بسبب بيئة مؤسسية ضعيفة للغاية يترتب عليها إنتشار الفساد، مما يؤثر سلبًا على عمل الأسواق، في حين قد يكون العامل الجغرافي الأكثر أهمية في سياق آخر هو العزلة الجغرافية، مما قد يعيق استيراد السلع والخدمات الأساسية اللازمة للأفراد لتحقيق مستوى معين من الرفاهة. ومن ثم يجب موازنة كل حالة بعينها، وعندها فقط يمكن تصميم أجندة سياسات خاصة مصممة خصيصًا لمكافحة الفقر.

ويؤكد كينز علي أهمية التعليم في الحد من الفقر، إلا أن كينز يري أن الإستثمار في راس المال البشري لايكون من خلال القرارات الفردية، وأنما يتطلب تعزيز تراكم الإستثمار في البشر من خلال الإستثمار الكلي للحكومة في التعليم العام، الامر الذي يؤدي الي تحفيز النمو الإقتصادي، حيث أن الإستثمار في التعليم يجعل الافراد أكثر كفاءة في السوق، والوصول الي فئة أعلي من العمل، وجعل العمالة غير ماهرة نادرة، ومن ثم رفع دخول أصحاب المهارات المنخفضة، وهو ما يدعم دور الدولة في النشاط الإقتصادي، كما يؤكد كينز علي أهمية دور الدولة في تنمية القدرات اللازمة لمحاربة الفقر، وهذا يتناقض تماماً مع المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكية الحديثة، بل أن المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تري أن الفقر يكون انعكاساً لفشل السوق، الأمر الذي يبرر لفرض ضريبة علي إعادة التوزيع نقداً ونوعاً، كما يؤكد كينز وأنصار النظرية الكينزية الجديدة علي أن الإستثمار الكلي يؤدي الي تعزيز النمو الإقتصادي الذي يخفف من حدة الفقر، فإذا كان الاستثمار في المشروعات منخفضً فإن معدلات الفقر والبطالة سترتفع، ومن ثم يجب علي الحكومة التدخل في النشاط الإقتصادي من خلال تحويل الايرادات العامة والتي يتم جمعها عن طريق الضرائب أو إصدار سندات أي الاقتراض للاستثمار العام، وهكذا يري أنصار المدرسة الكينزية أن النمو الإقتصادي يعزز التنمية الإقتصادية، وبالتالي يخفف من حدة الفقر، ومن ثم تدخل الحكومة علي المستوي الكلي (عبر السياسة المالية والنقدية)، ويعالج البطالة الاجبارية.(حاجة فطيمة، ٢٠١٥: ١٢).

٣. أطار تحليلي: محددات الفقر في مصر

يمكن الإعتماد علي مؤشرات الفقر في بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة لمعرفة محددات الفقر في مصر أي العوامل المؤثرة عليه حيث تتمثل العوامل المؤثرة علي الفقر في: ١.٣ الحالة التعليمية، ٢.٣ مدي الإستقرار في العمل، ٣.٣ قطاع العمل، ٤.٣ حجم الأسرة، ٥.٣ التوزيع الجغرافي.

١.٣ الفقر والحالة التعليمية

يعتبر التعليم من أهم العوامل المؤثرة علي الفقر، فكلما حصل الفرد علي التعليم الجيد أدي ذلك إلي حصوله علي العمل اللائق، ليس فقط بل رفع كفاءته الإنتاجية، ويمكن التعبير عن العلاقة بين الفقر والحالة التعليمية في مصر بالشكل (١)

شكل (١): نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية في مصر

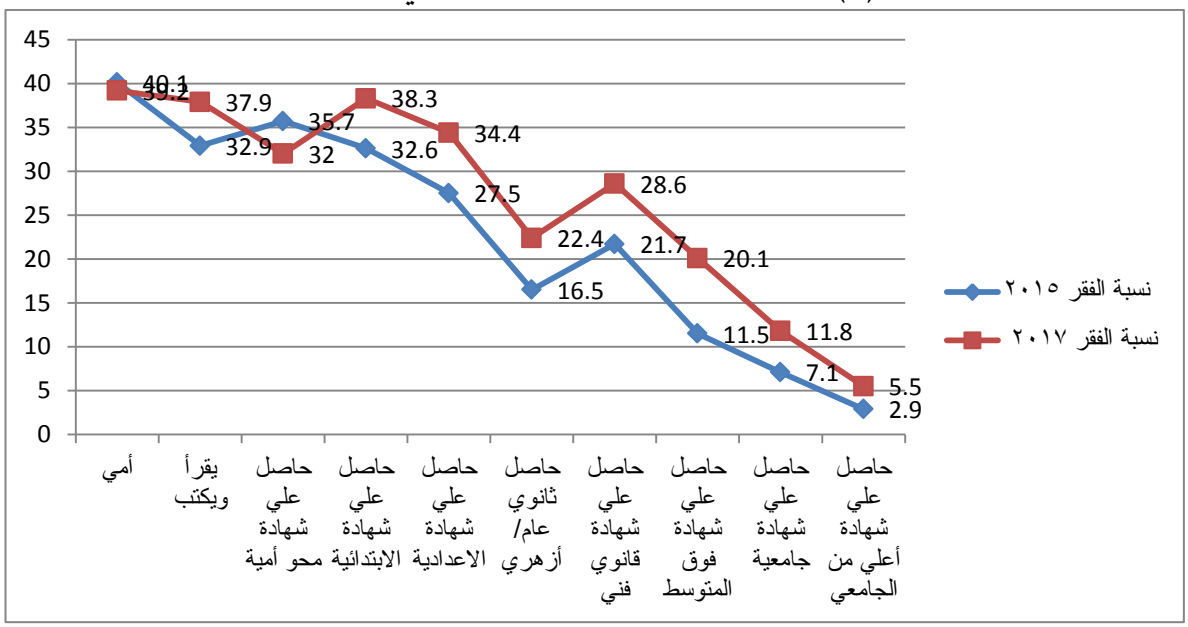

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء والتعبئة العامة ، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧.

يتضح من بيانات الشكل (١) أن العلاقة بين الحالة التعليمية والفقر علاقة عكسية فكلما ارتفع المستوي للتعليم للأفراد ينخفض الفقر، حيث بلغت نسبة الفقر بين الأمية في بحث الدخل والإستهلاك نحو ٤٠% و٣٩.٢% خلال الاعوام ٢٠١٥ ٢٠١٧ علي الترتيب مقارنة بنحو ٥.٥% ونحو ٢.٩% معدلات فقر بين الحاصلين علي شهادة أعلي من الجامعي خلال الاعوام ٢٠١٥ و٢٠١٧.

٢.٣ الفقر ومدي الإستقرار في العمل

تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة لوجود علاقة وثيقة بين الفقر ومدي الإستقرار في العمل في الإقتصاد المصر والتي يمكن توضيحها من خلال الإستعانة بالجدول (١)

جدول (١): الفقر ومدي الاستقرار في العمل ٢٠١٨/٢٠١٧

سنة ٢٠١٥	الفقراء	غير الفقراء		سنة ٢٠١٧	الفقراء	غير الفقراء
عمل غير دائم	35.6	19.5		عمل غير دائم	37.6	20.6
عمل دائم	64.4	80.5		عمل دائم	62.4	79.4
المجموع	100	100		المجموع	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء والتعبئة العامة ، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧.

يتضح من بيانات جدول (١) أن نحو ٣٧.٦% من الفقراء يعملون عمل غير دائم في ٢٠١٧، بينما ٢٠% فقط من غير الفقراء يعملون عمل غير دائم، ومن ثم في حالة العمل الغير دائم تكون نسبة الفقر مرتفعة نسبياً أي بالنسبة لمثليتها من غير الفقراء الذين يعلمون عمل غير دائم، أما في حالة العمل الدائم بلغت نسبة الفقراء نحو ٦٢.٤% عام ٢٠١٧ بينما نسبة الغير فقراء تكون ٧٩.٤% أي أن نسبة الفقراء تكون منخفضة في حالة العمل الدائم.

٣.٣ معدل الفقراء وفقاً لقطاع العمل

يعتبر قطاع العمل من محددات الفقر في الإقتصاد المصري حيث تشير إحصائيات الجهاز المركزي إلي أن هناك تفاوت كبير في معدلات الفقر داخل قطاعات العمل سواء كانت حكومية أو خاصة وهو ما يمكن توضيح ذلك من خلال الاستعانة بالشكل (٢)

شكل(٢): توزيع الفقراء وفقاً لقطاع العمل

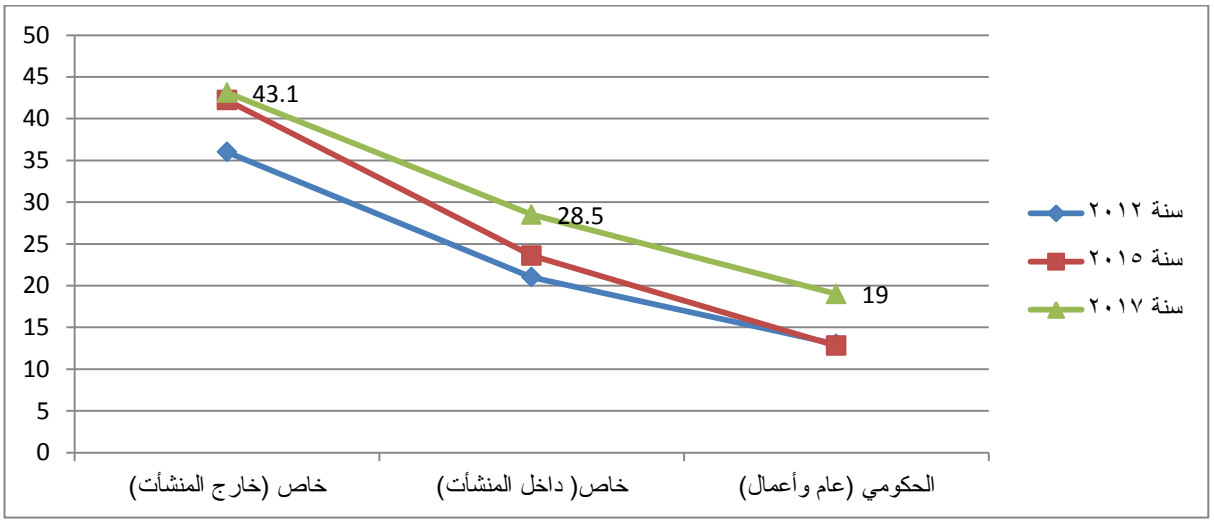

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء والتعبئة العامة ، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧.

يتضح من بيانات الشكل (٢) أن هناك علاقة وثيقة بين معدل الفقر وقطاع العمل، حيث أن ٤٣.١% من العاملين في القطاع (خارج المنشأت) من الفقر عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل نحو ٢٨.٥% نسبة الفقر بين العاملين في القطاع الخاص (داخل المنشأت)، ونحو ١٩% معدل الفقر بين العاملين في القطاع الحكومي (عام وأعمال).

٤.٣ الفقر وحجم الاسرة

تؤكد الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة أن معدلات الفقر ترتفع بشكل ملحوظ داخل الأسر كلما إرتفع عدد أفرادها، فالأسر كبيرة الحجم يُلاحظ إرتفاع معدلات الفقر بمعدلات كبيرة نسبياً أي بالنسبة للأسر صغيرة الحجم وهو ما يمكن توضيحه من خلال الإستعانة بالشكل (٣)

شكل (٣): نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة خلال الاعوام (٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠١٧)

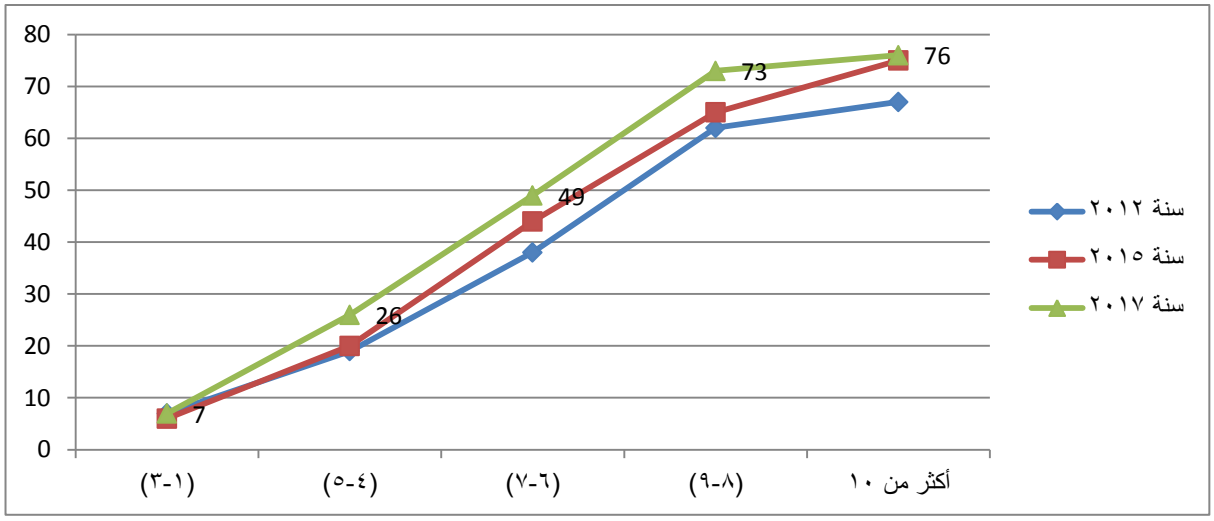

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء والتعبئة العامة ، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧.

يتبين من الشكل (٣)، أن هناك علاقة بين نسبة الفقراء وحجم الأسرة، فكلما كان حجم الأسرة كبير أدي ذلك لأرتفاع معدل الفقر، ووفقاً لمؤشرات ٢٠١٧ يكفي أن ٧% فقط من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها ٣ أفراد فأقل، مقارنة بنحو ٧٦% من الأسرة الذين يزيد عددها عن ١٠ أفراد فأكثر يعيشون في فقر.

٥.٣ الفقر والتوزيع الجغرافي

يعتبر التوزيع الجغرافي من أهم محددات النمو الإقتصادي وهذا يرجع بصفة أساسية لسهولة الفرد علي خدمات التعليم والصحة، البنية التحتية، وفي الإقتصاد المصري يُلاحظ أن معدلات الفقر ترتفع في المحافظات المهمشة أي التي لا يتوفر لها إستثمارات كافية في مجالات التعليم والصحة والبنية الأساسية، ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال الإستعانة بالشكل (٤)

شكل (٤): نسبة الفقراء وفقاً للمحافظات جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٨/٢٠١٧

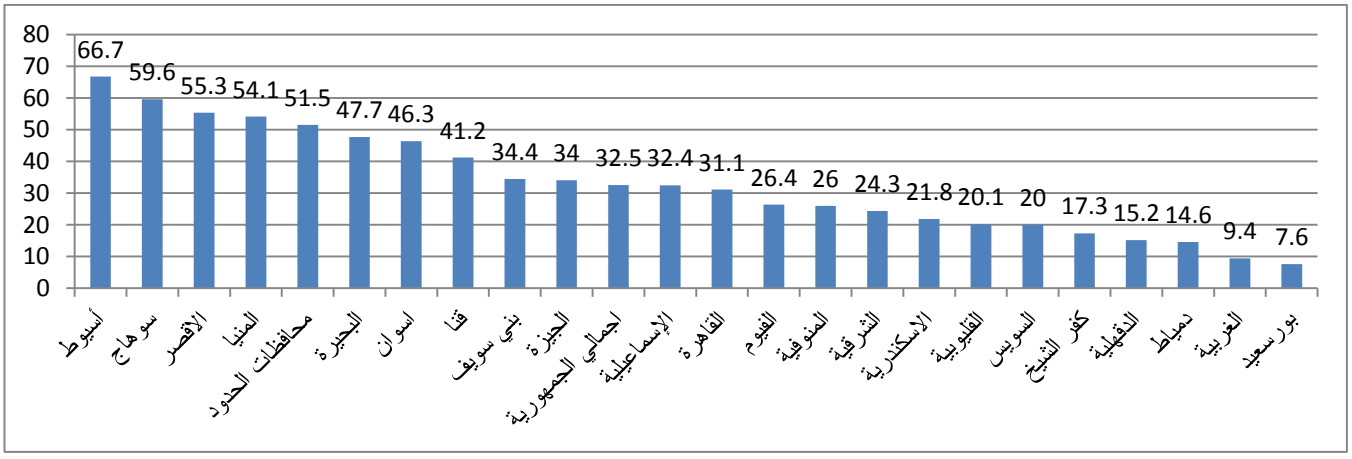

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء والتعبئة العامة ، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧.

يُلاحظ من بيانات الشكل (٤) أن محافظات أسيوط تحتل المركز الأول علي مستوي محافظات الجمهورية في معدلات الفقر حيث وصل معدل الفقر بها لنحو ٦٦.٧% عام ٢٠١٧ يليها سوهاج بمعدل فقر بلغ نحو ٥٩.٦% فالأقصر بمعدل الفقر ٥٥.٣% ثم المنيا بمعدل فقر وصل لنحو ٥٤.١%، ليصل متوسط معدل الفقر لنحو ٦٠% بين محافظات (أسيوط وسوهاج والاقصر والمنيا)، وتعتبر بورسعيد من الأقل المحافظات من حيث معدل الفقر حيث حققت معدل فقر بلغ نحو ٧.٦% عام ٢٠١٧ يليها الغربية بمعدل فقر ٩.٤%، وبصفة عامة يلاحظ تركز الفقر في محافظات صعيد مصر أكثر من محافظات الوجه البحري، وقد إنعكس هذا علي التوزيع الاقليمي للفقر، حيث أن معدلات الفقر قد تركزت في أقاليم وجه قبلي بشكل ملحوظ، وهو ما يمكن التعبير عنه بيانياً بالشكل (٥)

شكل (٥): نسبة الفقراء وفقاً لأقاليم جمهورية مصر العربية ٢٠١٧/٢٠١٨

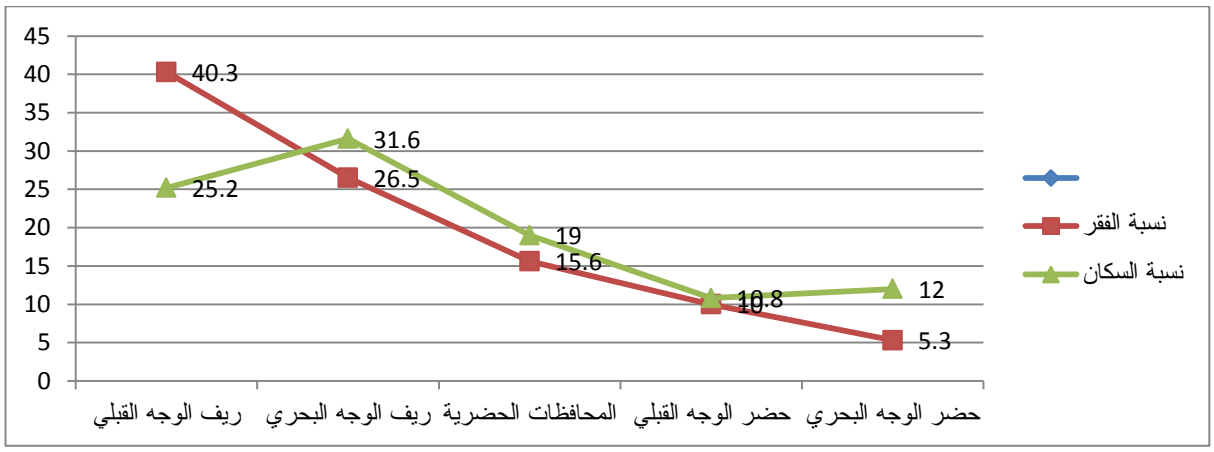

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء والتعبئة العامة ، مؤشرات الفقر، بحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٧/٢٠١٨.

يتبين من بيانات الشكل (٥) أن نسبة الفقر تتركز في الوجه القبلي بنحو ٤٠.٣%، يليها ريف وجه بحري بنسبة ٢٦.٥، أي أن نسبة تركز الفقر في الريف المصري بلغت نحو٦٦.٨% اي أكثر من ثلثي الفقراء يتواجدون في الريف المصري سواء ريف الوجه القبلي أو البحري، بينما تأتي المحافظات البحرية في المرتبة الثانية بمعدلات فقر قدرت بنحو ١٥.٦% ويأتي حضر الوجه القبلي والوجه البحري بنسبة فقر بلغت نحو ٢٢.٨% حيث بلغت نسبة الفقر في حضر الوجه القبلي نحو ١٠% وفي حضر الوجه البحري ٥.٣%، ومن ثم يمكن القول أن معدلات الفقر في الوجه القبلي بلغت نحو ٥٠.٣% للحضر والريف معاً، مقارنة بنحو ٣١.٨% نسبة الفقر في وجه بحري سواء للريف أو الحضر، بالرغم من أن نسبة السكان في وجه قبلي للريف والحضر معاً قدرت بنحو ٣٦%، مقارنة بنسبة سكان بلغت نحو ٤٣.٦% من السكان يتركزون في وجه بحري سواء للريف او الحضر.

٤. توصيف النموذج

يتضح من الإطار النظري لمحددات الفقر بالإضافة الي الدراسات السابقة أن محددات الفقر تختلف من دولة لأخري، إلا أن هناك محددات رئيسية ومنها الاستثمار في البشر والنمو الإقتصادي وخلق فرص عمل كمحددات رئيسية للفقر، ونظراً لعدم توافر بيانات سلسلة زمنية عن الفقر فإن بعض الدراسات السابقة ومنها دراسة Sakuhuni (٢٠١١) أستخدمت إستهلاك الفرد كمؤشر لقياس الفقر بإعتباره نقص الإحتياجات الأساسية التي يشملها الغذاء، ومن ثم يمكن التعبير عن دالة الفقر بالمعادلة (١)

$$V=(y , pr, te, l, time) \qquad (1)$$

حيث تعبر المعادلة (١) عن دالة الفقر في الإقتصاد المصري لمعرفة محددات الفقر الرئيسية في الإقتصاد المصري، حيث أن V تشير إلي نصيب الفرد من الإنفاق النهائي لإستهلاك أسر المعيشة كمقياس لمستوي رفاهية الأسرة ومن ثم الفقر(المتغير التابع)، أما محدداتها هي: Y معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، pr نسبة الالتحاق بالتعليم الإبتدائي كنسبة من السكان في السن الرسمي للإلتحاق بالثانوي العام، te نسبة الطلاب إلي المعلمين في المرحلة الابتدائية، l سلسلة قوة العمل، وحيث أن دالة الفقر غير خطية في أغلب الدراسات السابقة فتم اخذ لوغاريتم الطرفين للمعادلة () لتصبح دالة الفقر في صوريتها اللوغاريتمية كالاتي:

$$\log V= a_0+a_1 \log Y +a_2 \log Pr +a_3 \log te + a_4 \log l \qquad (2)$$

توضح المعادلة (٢) معادلة نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي لأسرة المعيشة ومعلماتها هي:

a_0 ثابت المعادلة وهي تعبر عن العوامل الاخري المؤثرة نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي لأسرة المعيشة، وأيضاً توضح لوغاريتم نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي لأسرة المعيشة عندما كافة المتغيرات التفيسرية في المعادلة تساوي صفر، وتشير a_1 الي نسبة التغير في نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي لأسرة المعيشة عندما يتغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة ١%، وتوضح a_2 نسبة التغير في نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي لأسرة المعيشة عندما يتغير نسبة الإلتحاق في المرحلة الإبتدائية بنسبة١%، بينما تبين a_3 نسبة التغير في نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي لأسرة المعيشة عندما يتغير نسبة الطلاب إلي المعلمين بنسبة١%، كما تشير a_4 إلي نسبة التغير في نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي لأسرة المعيشة عندما يتغير قوة العمل بنسبة ١%، ويتوقع أن تكون معلمات معادلة نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي لأسرة المعيشة موجبة فإرتفاع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وإرتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو نسبة الطلاب للمعلمين في الإبتدائية بالإضافة لزيادة قوة العمل يتوقع أن تؤدي إلي أرتفاع نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي لأسرة المعيشة.

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمتغيرات التي تستخدم في الإختبارات عن حالة مصر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٧ تم جمعها من مصادر محلية "وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري"، ومصادر دولية " البنك الدولي، البنك الدولي"، فسلسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مأخوذة من بيانات وزارة التخطيط، بينما سلاسل المتغيرات التفسيرية مأخوذة من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، بإستثناء سلسلة قوة العمل مأخوذة من الاونتكاد.

٥. منهجية ونتائج الدراسة

طبقاً للمنهجية المستخدمة في الدراسة تتكون الأساليب المستخدمة في الدراسة إختبارين هي: ١.٥ إختبارات جذر الوحدة لتحديد مدي إستقرار السلاسل الزمنية، ٢.٥ نموذج الإنحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغري.

١.٥ إختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية:

يهدف إختبار جذر الوحدة Unit Root Test إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من نصيب الفرد من الإنفاق النهائي لاستهلاك اسرة المعيشة، ونسبة الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية، ونسبة الطلاب للمعلمين في المرحلة الإبتدائية، وقوة العمل، خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٧) للتعرف على مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير علي حدة، ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، إلا أن الدراسة الحالية سوف تستخدم ديكي فوللر، ويمكن توضيح اختبار ديكي- فوللر من خلال المعادلة التالية: (Mallick,et al, 2016: 177)

$$\Delta y_t = b_1 + \delta y_{t-1} + U_t \qquad (٣)$$

حيث تشير (Δ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (y_t)، ويتم إختبار فرض العدم بأن المعلمة($H_0: \delta = ٠$) أى وجود جذر الوحدة في السلسة، بمعني انها غير ساكنة، مقابل الفرض البديل ($H_0: \neq \delta ٠$) أى عدم وجود جذر الوحدة، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية ساكنة. واذا كان حد الخطأ في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي (autocorrelation)، يمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة وتصبح معادلة جذر الوحدة كالأتي: (Mallick, et al, 2016: 177)

$$\Delta y_t = b_1 + b_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + \epsilon_t \qquad (٣)$$

وهذا النموذج يوصف باختبار ديكي – فوللر الموسع (Augmented Dickey –fuller test) حيث تصبح(ϵ_t) غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة (White noise). ويوضح الجدول(٢) نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول(٢): نتائج اختبار ديكي فوللر (ADF-test) لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

السلسلة الزمنية	المستوي		الفرق الاول		
	بمقطع	بمقطع واتجاه عام	بمقطع	بمقطع واتجاه عام	رتبة التكامل المشترك
Log V	0.13 (٠.٩٤)*	-3.04 (٠.١٤)	-3.23 (٠.٠٣)	-٣.١٦ (٠.١١)	0
Log Y	1.63 (٠.٩٩)	-2.40 (٠.٣٨)	-6.89 (٠.٠٠)	-7.72 (٠.٠٠)	1
Log Pr	-2.72 (0.08)	-2.87 (0.19)	-9.04 (0.00)	-9.50 (0.00)	0
Log te	-2.86 (0.06)	-3.69 (0.04)	-8.33 (0.00)	-8.33 (0.00)	0
(L)	-1.61 (0.47)	-0.86 (0.95)	-5.93 (0.00)	-6.23 (0.00)	1

* تشير الأرقام داخل الأقواس إلى القيم الإحتمالية أو P Value .

يوضح الجدول (٢) نتائج إختبار ديكي-فوللر التي تشير إلى إستقرار جميع السلاسل الزمنية لكل من لوغاريتم نصيب الفرد من الإنفاق النهائي لإستهلاك أسرة المعيشة، لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولوغاريتم نسبة الإلتحاق الإلتحاق بالمرحلة الإبتدائية، ولوغاريتم نسبة الطلاب للمعلمين، وقوة العمل، عند الفرق الأول سواء بحد ثابت أو بحد ثابت وإتجاه عام بمستوي معنوية١%، كما يُلاحظ أن سلسلة نصيب الفرد من الإنفاق النهائي لإستهلاك أسرة المعيشة مستقرة عند المستوي بفرض وجود مقطع وإتجاه عام، بينما سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقوة العمل غير مستقرة عند المستوي بفرض وجود مقطع أو مقطع واتجاه عام، بينما سلسلة نسبة الطلاب للمعلمين في المرحلة الإبتدائية مستقرة عند المستوي سواء بإفتراض مقطع أو أفتراض مقطع واتجاه عام، بينما سلسلة نسبة الإلتحاق الاجمالي بالتعليم الابتدائي مستقرة بإفتراض وجود مقطع أو مقطع وإتجاه عام.

٢.٤ نتائج إختبار الانحدار المتعدد:

بعد أن تم صياغة النموذج تم تقدير معادلة نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي النهائي وإستناداً إلي المنطق الإقتصادي والنظرية الإقتصادية، والمعايير الاحصائية (t^*, F^*, R^2)، ومعايير الإقتصاد القياسي (D.W) تم إختيار النموذج اللوغاريتمي، وكانت نتائج معادلة معدل النمو الإقتصادي المقدرة كما هو موضح في الجدول(٣).

جدول (٣): يوضح محددات نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي النهائي

LOG(V) = -10.81 + 1.56*DLOG(Y(-2)) + 4.83*LOG(PR(-6)) - 0.86*LOG(TE(-3)) + 2.6e-05*D(L(-4)) + 0.02*TIME

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.81	4.81	-2.25	0.03
DLOG(Y(-2))	1.555	1.01	1.54	0.14
LOG(PR(-6))	4.83	0.99	4.87	0.00
LOG(TE(-3))	-0.863	0.36	-2.40	0.02
D(L(-4))	0.000	0.00	0.21	0.84
TIME	0.02	0.01	1.82	0.08

جودة النموذج

ثانياً: معاير الاقتصاد القياسي				أولاً: المعايير الاحصائية لجودة النموذج	
				R-squared	0.95
نتائج اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي.				Adjusted R-squared	0.95
Jarque Bera	4.8	Prob.	0.09	F-statistic	105.17
نتائج اختبار (Breusch- Godfrey(LM-test للارتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة				Prob(F-statistic)	0.00
F-statistic	1.23	Prob. F(1,24)	0.28	Durbin-Watson stat	1.60
Obs*R-squared	1.51	Prob. Chi-Square(1)	0.22		
نتائج اختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء					
F-statistic	0.73	Prob. F(5,25)	0.61		
Obs*R-squared	3.95	Prob. Chi-Square(5)	0.56		

يوضح الجدول (٣) نتائج الإنحدار المتعدد لمعرفة العوامل المؤثرة علي مستوي رفاهية الفرد مقاساً بنصيب الفرد من الإنفاق النهائي الإستهلاكي، حيث يُلاحظ أن ثابت المعادلة سالب فالفرد عندما لايمتلك اي دخل ولا يمتلك أي مستوي من التعليم فإنه لايمتلك أي مستوي من الرفاهية، لأن سيكون في فقر مدقع، ويتضح من نتائج التقدير أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي الي إرتفاع مستوي رفاهية الأفراد فإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١% يؤدي الي رفع نصيب الفرد من الإنفاق النهائي الإستهلاكي بنسبة ١.٥٦% إلا أن هذا سوف يظهر أثره بعد سنتين، كما يُلاحظ أن العلاقة بين نسبة الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الإبتدائي ونصيب الفرد من الإنفاق النهائي الإستهلاكي

طردية ومعنوية إحصائياً، فارتفاع نسبة الإلتحاق بالتعليم بنسبة ١% يؤدي إلي إرتفاع نصيب الفرد من الإنفاق النهائي الإستهلاكي بنسبة ٤.٨٣% إلا أن هذا الأثر يظهر بعد ٦ سنوات ربما فترة الإنتهاء من المرحلة الإعدادية والثانوية والإلتحاق بسوق العمل، أما العلاقة بين نسبة الطلاب للمعلمين في المرحلة والإبتدائية ونصيب الفرد من الإنفاق النهائي الإستهلاكي عكسية ومعنوية إحصائياً، ويمكن تفسير هذا بأن إرتفاع نسبة الطلاب للمعلمين في المرحلة الإبتدائية في ظل الإمكانيات المحدودة لقطاع التعليم في الإقتصاد المصري وخلال فترة الدراسة تؤدي إلي تدهور الحالة التعليمية الأمر الذي يترتب مهارات أقل ومن ثم يتوقع انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق النهائي الإستهلاكي، فإرتفاع نسبة الطلاب للمعلمين في المرحلة الإبتدائية بنسبة ١%، يؤدي إلي إنخفاض نصيب الفرد من الإنفاق النهائي الإستهلاكي بنسبة ٠.٨٦% وإن كان هذا الاثر يظهر بعد ٣سنوات، وبالنسبة للعلاقة بين الزمن ونصيب الفرد من الإنفاق النهائي الإستهلاكي يُلاحظ أنها طردية ومعنوية أحصائياً الأمر الذي يعني تطور نصيب الفرد من الإنفاق النهائي الإستهلاكي عبر الزمن وبنسبة ٠.٠٢%.

ويمكن الحكم علي جودة النموذج بعدة معايير إحصائياً منها: معنوية F المحسوبة حيث يتبين أن قيمة F تقدر بنحو 105.17 ومعنوية إحصائياً بمستوي معنوية ١% أي النموذج جيد التفسير، كما أن قيمة معامل التحديد تقدر بنحو R^{-2}=0.95 وهذا يعني أن المتغيرات التفيسرية تفسر ما نسبته ٩٥% من التغيرات في المتغير التابع، ويمكن إستخدام معايير القياس الإقتصادي لخلو النموذج من مشاكل القياس الإقتصادي كما هو موضح في جدول ()، حيث يتضح من نتائج اختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي، ونتائج اختبار Breusch- Godfrey(LM-test) للإرتباط الذاتي للنموذج محل الدراسة ونتائج إختبار ARCH لعدم تباين ثبات الأخطاء.

ويتضح من نتائج جدول (٣) أن القيمة الإحتمالية لاختبار Jarque Bera للتوزيع الطبيعي للبواقي تقدر بنحو ٤.٨ وهي أكبر من مستويات المعنوية ١%، ٥%، ١٠%، ومن ثم بواقي تقدير الإنحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

كما يتبن من نتائج تقدير إختبار Breusch- Godfrey(LM-test) عدم وجود إرتباط ذاتي Autocorrelation في بواقي معادلة الإنحدار، فالقيمة الإحتمالية لهذا الإختبار تقدر بنحو ١.٥١ وهي أكبر من مستوي معنوية ١%، ٥%، ١٠%.

كما يتبين من نتائج إختبارARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء أن القيم الإحتمالية لهذا الإختبار والمقدرة بنحو ٣.٩٥ أكبر من مستويات المعنوية ١%، ٥%، ١٠%، وبالتالي النموذج يخلو من مشكلة عدم ثبات التباين، أي أن النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.(امولاي هواري وتسابت عبد الرحمان وعدوكة لخضر، ٢٠١٦: ٣٨٥-٣٨٦). ويمكن تلخيص نتائج النمو القياسي بجدول (٤)

جدول (٤): يوضح أثر محددات الفقر علي نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي والفقر

المتغير	الاثر علي نصيب الفرد من الإستهلاك النهائي	الاثر علي الفقر	فترات الابطاء
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	+	–	٢
نسبة الالتحاق الاجمالي بالتعليم الابتدائي	+	–	٦
نسبة الطلاب للمعلمين في المحرحلة الابتدائية	–	+	٣

٦. الخلاصة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في في معرفة محددات الفقر في الإقتصاد المصري وذلك لتنبي إستراتيجية اكثر فعالية تسهم في تخفيض الفقر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة الي ٦ أجزاء بالإضافة الي المقدمة فالجزء الثاني يتناول إطار نظري: لمحددات الفقر، الجزء الثالث يتناول أطار تحليلي: لمحددات الفقر في مصر، الجزء الرابع توصيف لنموذج الدراسة، ويختص الجزء الخامس بمنهجية الدراسة ونتائج تقدير النموذج في الإقتصاد المصري، وبالنسبة للخلاصة فيتضمنها الجزء الأخير من الدراسة.

وبالنسبة للجزء الاول الذي يشتمل علي المقدمة والتي تم مناقشة فيها الدراسات السابقة بالإضافة الي فرضية الدراسة والهدف من الدراسة والدراسات السابقة حيث توصلت الدراسة من خلال العرض للدراسات السابقة الي أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت محددات الفقر في اقتصادات متنوعة وفترات مختلفة، ورغم ان محددات الفقر مختلف من اقتصاد لأخر ومن فترة لأخري باختلاف درجة التطور الإقتصادي وظروف كل دولة علي حده، إلا أن الإستثمار في البشر والنمو الإقتصادي من العوامل الرئيسية المحددة للفقر في أي اقتصاد خاصة الإقتصاديات النامية.

وبالنسبة للجزء الثاني فهو يشتمل علي اطار نظري لمحددات الفقر، وتوصل هذا الجزء من الدراسة إلي أن هناك جدل بين المدارس الإقتصادية: الكلاسيكية التقليدية والكلاسيكسة الجديدة والنقدية ومدرسة رأس المال البشري والمدرسة الكينزية حول محددات الفقر، وطرق علاجه ودور الدولة في علاج الفقر.

وبالنسبة للجزء الثالث أشتمل علي أطار تحليلي: لمحددات الفقر في مصر، حيث أتضح من هذا الجزء أن **الحالة التعليمية، ومدي الاستقرار في العمل، ونوع قطاع العمل، وحجم الاسرة والتوزيع الجغرافي محددات رئيسية للفقر داخل الإقتصاد المصري، وفقاً لمؤشرات الفقر في** بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ٢٠١٧/٢٠١٨، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء والتعبئة العامة.

وبالنسبة للجزء الرابع فقد اشتمل علي توصيف دالة الفقر في مصر، حيث تم إفتراض ان الفقر مقاساً نصيب الفرد من الإنفاق النهائي لإستهلاك اسرة المعيشة، دالة في: النمو الإقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة الإلتحاق الإلتحاق بالمرحلة الإبتدائية، ونسبة الطلاب للمعلمين، وقوة العمل وذلك بالإعتماد علي الدراسات السابقة.

أما الجزء الخامس فقد اشتمل علي منهجية الدراسة وقد تم اختبار مدي إستقرار السلاسل الزمنية بالإعتماد علي اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test ورغم تعدد إختبارات جذر الوحدة، إلا أن الدراسة الحالية سوف إستخدمت إختبار ديكي–فوللر(Dickey and Fuller)، الأكثر إستخداماً في الدراسات الإقتصادية القياسية بصفة عامة، كما اشتمل هذا الجزء علي نتائج التقدير والتي توصل في مجملها إلي أن الإستثمار في البشر والنمو الإقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من المحددات الرئيسية للفقر، حيث أن إرتفاع معدل النمو الإقتصادي الحقيقي وكذلك إرتفاع نسبة الإلتحاق بالمرحلة الإبتدائية ذات أثر إيجابي علي نصيب الفرد من الانفاق النهائي لاستهلاك أسرة المعيشة ومن ثم تساهم في الحد شريطة أن يؤدي إرتفاع النمو الإقتصادي لإرتفاع نصيب الفقراء من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي تقليل التفاوت في توزيع الدخل القومي، كما أن إرتفاع نسبة الطلاب للمعلمين يؤدي الي التأثير سلباً علي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا يعني أن جودة التعليم لها دوراً مهم في الحد من الفقر داخل الاقتصاد المصري، لذا توصي الدراسة الحالية بالأتي:

١. الإهتمام بالإستثمار في البشر من خلال التعليم والصحة، وهذا يتطلب تغييرات جذرية لهذين القطاعين الأمر الذي يسهم في الحد من الفقر.
٢. الإهتمام بالحالة التعليمية للأفراد، حيث أن معدلات الفقر تنخفض كلما حصل الفرد علي درجة علمية أعلي وتصل إلي أدناها بين الحاصلين علي الدراسات العليا بينما تصل أقصاها بين الامية.
٣. التوسع في برامج التدريب المهني، بما يؤدي رفع إنتاجية العاملين في القطاعات المختلفة.
٤. التوعية بأهمية تنظيم النسل، خاصة وان معدلات الأفراد تتركز بين الأفراد الذين يعيشون في أسر يزيد عددها عن ١٠ افراد، بينما ينخفض في الأسر التي يقل عددها عن ٤ أفراد.
٥. الإهتمام بتنمية الوج القبلي، حيث أن معدلات الفقر تتركز في ريف وحضر وجه قبلي، وهو ما يتطلب ارتفاع إنتاجية العاملين في القطاع الزراعي.

٦. العمل علي إعادة هيكلة الأجور بما يؤدي إرتفاع الحد الأدنى للأجور من ناحية، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول.
٧. العمل علي تشجيع وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة.
٨. **كما يمكن للدراسات السابقة تناول محددات الفقر أن تتم بإدخال محددات أخري بخلاف التي تناولتها الدراسة الحالية لمعرفة أثرها علي الفقر، ومنها علي سبيل المثال تطوير مؤشرات قياس الإستثمار في البشر لتشمل قطاع الصحة، كما للدراسات المستقبلية إستخدام أساليب قياسية متطورة كلما أمكن، بالإضافة إلي إمكانية إستخدام فترات زمنية مختلفة، كما يمكن عمل دراسات مقارنة، وحصر تجارب الدول في محاربة الفقر لتوضيح أفضل التجارب التي تتلائم مع الإقتصاد المصري وإمكانية الإستفادة منها.**

المراجع:

باللغة العربية:

- امولاي هواري وتسابت عبد الرحمان وعدوكة لخضر (ديسمبر ٢٠١٦)، **دراسة قياسية لأثر الدعم الحكومي علي نمو الانتاج الفلاحي في الجزائر باستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مجلة البجوث الإقتصادية، العدد السادس، جامعة مصطفي اسطمبولي معسكر الجزائر، ص: ٣٧٣-٣٩١.
- **البنك الدولي**(٢٠١٨)، الفقر والرخاء المشترك: حل معضلة الفقر.
- **الجهاز المركزي للاحصاءوالتعبئة العامة** (٢٠١٩)، مؤشرات الفقر وبحث الدخل والانفاق والإستهلاك ٢٠١٨/٢٠١٧.
- طلعت اسماعيل (أكتوبر٢٠١٤)، **الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية**، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد ٨٥ الجزء الثاني.
- هناء خير الدين وهبة الليثي (ديسمبر ٢٠٠٦)، العلاقة بين النمو الإقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر: ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤/٢٠٠٥، ترجمة فاطمة الزهراء الخوالدة، **ورقة عمل**، رقم ١١٥.
- حاجة فطيمه (٢٠١٥)، اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤، **رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير**، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

باللغة الانجليزية:

- Biyase, M., and Zwane, T. (11 January 2017), An Empirical Analysis of the Determinants of poverty and household welfare in South Africa, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), **Working Paper**, No. 77085.
- Davis, E.P., and Martinez, M.S.,(20 August 2014), A review of the economic theories of poverty, National Institute Of Economic and Social Research, **Working Paper**, No.435.
- Jan, D., Chishti, A., and Eberle, P., (2008), **An Analysis of Major Determinants of Poverty in Agriculture Sector in Pakistan** , Paper prepared for presentation at the American Agricultural Economics Association Annual Meeting, Orlando, FL, July 27-29.
- MALLICK, L., Kumar, P., PRADHAN, K.(2016), **Impact of educational expenditure on economic growth in major Asian countries: Evidence from econometric analysis**, Theoretical and Applied Economics, Volume XXIII (2016), No. 2(607), Summer, pp. 173-186.
- Maloma, I. (2016), **The Socioeconomic Determinants of Household Poverty Status In A Low-income Settlement In South Africa**, International Journal Of Social Sciences and Humanity Studies, Vol 8, No 2, 2016 ISSN: 1309-8063.
- Ngunyi, et al (2015), Multidimensional Analysis of the Determinants of Poverty Indicators in the Lake Victoria Basin(Kenya), IOSR Journal of Mathematics (IOSR-JM), Vol., 11, Issue 3 Ver. V (May - Jun), e-ISSN: 2278-5728, p-ISSN: 2319-765X, PP 73-87.
- Sakuhuni, R.C., et al, (2011), **Economic Determinants of Poverty in Zimbabwe**, Int. J. Eco. Res., 2011 2(6), pp: 1 – 12, ISSN: 2229-6158.